على هامش الصراحة

## قلب بغداد

■ إحسان شمران الياسري

يمتد قلب بغداد ليغمر بغداد كلها.. لأن بغداد لم تعد إلا مدينة كبيرة نتمدد كل يوم لأطرافها حتى وصلنا إلى تخوم الكوت وديالى والحلة وتكريت والرمادي.. فقلب بغداد أصبح بغداد كلها، وأصبح نافد الصبر من إهمالنا لضرورته وقداسته ومقومات ديمومته.. ولن أطيل بهذا التقديم، ما دامت المشكلة لا تحتمل المقدمات.

إن بغداد اليوم لا تشبه أية مدينة محترمة في دولة نامية. وهي تستحق أن تكون عاصمة محترمة لدولة غنية.. إن السياسيين الذين يجلسون في مكاتب فخمة، و(يمرقون) بمواكبهم بعجالة متجهين إلى منطقتهم المحمية أو إلى مقراتهم الحصينة، لا يتركون لنا الفرصة للاعتقاد بأنهم لم يروا بغداد وهي ترزح تحت (بقعة) الخراب (الرحيبة). ولن يقدموا لنا الذرائع عن الإبطاء ودواعيه ومقومات الإستمرار به. دعونا نتخيل (خمسين متراً) في بغداد لنسمها صالحة، ودعونا نتخيل إن أحداً ممن يؤدون وظائفهم تحت عنوان (كبار المسؤولين)، قد يكون (جاهلاً) بما هو حال مدينتنا التي (لم يفسد بها اللحم، فاختارها المنصور موقعاً لملكه).. والجهل بالشيء حق لكل شخص طالما لم يكن مسؤولاً عن العلم به، أما جهل المسؤول عن بغداد وأمنها وطرقها وكهربائها ومائها وثقافتها وجسورها وأحوال أهلها، فهو جهل غير مقبول!

وكل منجزات الاستمرار بجهل أحوال بغداد، هي منجزات لتخريب (قلب بغداد) ومفاتنها التي لم تعد مفاتن.. والعلقم الذي تُسقاه بغداد من أبنائها (المسؤولين)، هو علقم الخيبة التي يمارسها أبناؤها (من عامة الناس) وهم يرون أموال وجهود الدولة تذوب كالملح تحت عجلات الزمن العنيف.. ولم يعد علقم الخيبة الذي يملأ كأس بغداد كل لحظة خافياً على أحد.. ولم تعد الخدود الموردة، والأوداج المنتفخة، والكروش الهائلة، قادرة على خلق قناعات زائفة لخمسة ملايين بغدادي يغرقون في وحل هزيمة بغداد أمام أبنائها (غير البررة).

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# في بورما التعيسة.. لايزال الوضع على ماهو عليه

**انتهت الانتخابات العامة في بورما في السابع من نوفمبر / تشرين الثاني الماضي، من بعد عمليات تأجيل وتسويف طويلة، فحقق فيها "حزب اتحاد التضامن والتنمية" المدعوم من الطغمة العسكرية الحاكمة بقيادة الجنرال "تان شوي" انتصاراً ساحقاً عبر وسائل التزوير والضغط على الناخبين وتخويفهم، وذلك رغم كل المناشدات الدولية والأممية بضرورة التزام النزاهة والشفافية.**

■ د. عبد الله المدني

وقد تمثل انتصار الحزب المذكور ومن ورائه العسكر بسيطرتهم على ٣٣٠ مقعدا من مقاعد مجلس الشعب، إضافة إلى نسبة الـ ٢٥ بالمئة المخصصة، بحسب الدستور، لرموز المؤسسة العسكرية. وكانت هذه النتائج المزرية متوقعة، ليس فقط بسبب سيطرة العسكر على مفاصل الحياة في بورما، وإنما أيضاً بسبب دعوة "الرابطة الوطنية للديمقراطية" بقيادة السيدة "أونغ سان سوشي"، والتي كانت قد فازت فوزا ساحقا في انتخابات عام ١٩٩٠ ، قبل أن يبطل العسكر نتائجها في العام ذاته، لأنصارها بمقاطعة الانتخابات بحجة عدم شفافيتها من جهة، وضغوط السلطة العسكرية على أكثر من ٨٠٠ ألف ناخب من موظفيها الرسميين وجنودها للاقتراع لمرشحيها دون غيرهم. فضلا عن النزاعات الأهلية الجارية منذ عقود في أرجاء واسعة من البلاد بسبب التمييز العرقي. تلك النزاعات التي تتجسد بأفضل صورها في الحرب التي تخوضها أكبر الأقليات الإثنية حجما والمعروفة باسم "كارين" والتي ظلت ميليشياتها تقاتل الحكومة المركزية في رانغون طوال العقود الستة الماضية من أجل الانفصال في كيان مستقل. ومن الأسباب الأخرى التي دفعت القوى الديمقراطية المناهضة لديكتاتورية العسكر – باستثناء القليل منها – لمقاطعة انتخابات نوفمبر، الدستور الذي أقرته الحكومة قبل نحو عامين، والذي أنتقده المجتمع الدولي بقوة بسبب منحه صلاحيات واسعة للعسكر، بل ونصه صراحة على أن يكون زعيم البلاد من مؤسسة الجيش، مع منحه حق إلغاء البرلمان إذا ما شعر بأن الأخير يهدد أمن البلاد واستقراره.

بُعيد انتهاء الانتخابات المذكورة، عمد عسكر بورما إلى إطلاق سراح زعيمة المعارضة وابنة بطل الاستقلال والفائزة بجائزة نوبل للسلام السيدة "أونغ سان سوشي" من معتقلها المنزلي الذي قضت فيه ١٥ عاما من أصل ٢١ عاما بموجب حكم قضائي ظالم. ولئن أثارت هذه الخطوة فرحة عارمة في الداخل والخارج، فإنه سرعان ما تبين أن الخطوة لم تكن بدواعي إشاعة الديمقراطية أو المصالحة الوطنية، أو إخراج البلاد من مأزقها المتراكمة، وإنما فقط من أجل تحسين الصورة البائسة للمؤسسة العسكرية الحاكمة أمام الرأي العام العالمي.

إن إطالة أمد بقاء الطغمة العسكرية البورمية في السلطة، وبالتالي حرمان البورميين من تنفس رياح الحرية، وحرمان بلادهم من أن تتبوأ المكانة اللائقة بها بين شريكاتها في منظومة "آسيان"، خصوصاً وإن لها شبه تجربة ديمقراطية ناجحة، ونعني بذلك التجربة التي تأسست مباشرة بعد إستقلالها في عام ١٩٤٧ ، حينما أجريت أول انتخابات تعددية حرة، وتشكلت أول حكومة وطنية مدنية بقيادة الراحل "أونو"، الذي سرعان ما برز على الساحة الدولية كأحد مؤسسي حركة عدم الانحياز، قبل أن يقوم جنرال أحمق غبي يدعى "ني وين" بإنقلاب عسكري، ويؤسس نظاما اشتراكيا مشوّها، كنتيجة لهوسه ومحاولاته الفاشلة لدمج النظريات الماركسية مع التعاليم البوذية.

نقول أن إطالة أمد بقاء العسكر البورمي في السلطة تتحملها دولتان آسيويتان كبيرتان هما الصين والهند.. وقد يستغرب القارئ كيف لدولة ديمقراطية كبرى كالهند أن تصمت أو تمدّ عسكر بورما بأسباب الحياة؟ غير أن الاستغراب يزول حينما نعلم أن الهند لم تفعل ما فعلته إلا لأن منافستها الكبرى، أي الصين، سبقتها إلى ذلك عبر تعزيز نفوذها في هذا البلد ذي الموقع الستراتيجي الحساس لكليهما بسبب قربه الجغرافي منهما، ناهيك عن إطلالة سواحله على مياه المحيط الهندي التي تمر بها التجارتان الصينية والهندية، وتسير فوقها الناقلات الضخمة الحاملة وارداتهما النفطية من دول الخليج العربية وإيران.

إن أهمية موقع بورما الستراتيجي لهذين القطبين الآسيويين المتنافسين تشبه أهمية موقع سريلانكا بالنسبة إليهما، بل وتزيد. لكن على حين حسمت بكين الموقف في الأخيرة لصالحها في السنة الماضية عبر الإمدادات العسكرية الضخمة لحكومة كولومبو، بما مكّن جيش الأخيرة من القضاء قضاء مبرما على حركة نمور التاميل الانفصالية من بعد حرب ضروس استغرقت نحو ربع قرن. تلك الإمدادات التي ردّت عليها كولومبو بفتح أبوابها على مصراعيها أمام الاستثمارات الصينية، والترحيب بتواجد الخبراء والفنيين الصينيين على أراضيها للمساعدة في إنجاز العديد من مشاريع البنى التحتية، ولا سيما الموانئ والمطارات التي قد يستخدمها الصينيون لاحقا في إقامة قواعد أو الحصول على تسهيلات عسكرية لهم لمراقبة تحركات منافسيهم الهنود (على نحو ما فصلناه في مقال سابق)، فإن الصراع الصيني – الهندي على بورما لم يحسم بعد، ولا يزال مستمرا على حساب حرية الشعب البورمي وطموحاته.

على أن هناك بعض المؤشرات التي أفصحت عنها تسريبات "ويكيليكس" الأخيرة، والتي أفادت بأن بكين باتت متذمرة ليس فقط مما يقال حول دورها في بورما، وإنما أيضا بسبب فشل حلفائها في رانغون في إدارة البلاد بطريقة سليمة. والطريقة السليمة في رأي صناع القرار في بكين هي تحقيق قدر من الرفاهية الاقتصادية للبورميين من أجل امتصاص غضبهم وإسكات مطالبهم لجهة التغيير السياسي، أي على النحو المتبع في الصين وفيتنام اللتين يحكمهما حزبان شيوعيان، لكنهما لا يمانعان من تطبيق سياسات السوق الرأسمالية.

ومما ورد في تسريبات "ويكيليكس" أن الصينيين أعربوا عن مخاوفهم من انفلات الأوضاع في بورما في أعقاب الانتفاضة الزعفرانية لكهنة المعابد البوذية وطلابهم في ٢٠٠٧، وأرسلوا إشارات في حينه إلى زعماء رانغون بضرورة فتح حوار وطني مع المعارضة.

وفي التسريبات أيضا أن بكين انزعجت من الأنباء التي وصلتها حول وجود علاقات من وراء ظهرها ما بين رانغون وبيونغيانغ لتحويل بورما إلى قوة نووية في منطقة جنوب شرق آسيا ذات الأهمية القصوى لاقتصاد الصين ومصالحها الستراتيجية، ناهيك عن الأنباء التي تم تداولها حول محاولة ديكتاتور بورما لاستغلال نحو بليون دولار من المساعدات الصينية للاستحواذ على حصة في فريق "مانشستر يونايتد" الإنجليزي لكرة القدم، إكراما لحفيده المولع بهذا الفريق.

# قـــراءة فـــي انـتـخـابـات مجلـس الـشـعـب ٢٠١٠

**فمثلا لو قرأنا نسب (وأرقام) التصويت في محافظتي القاهرة والإسكندرية في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة مع انتخابات مجلس الشعب في ٢٠٠٥،فسنجد أن النسب في القاهرة متقاربة . في عام ٢٠٠٥ كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم من المقيدين في جداول القيد الانتخابي ١٠٫٤% ولم تزد إلا قليلاً في عام٢٠١٠ حيث وصلت إلى ١٢٫٩٢%، وهو أمر مقبول في ظل ارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات ككل- طبقاً للأرقام الرسمية – من ٢٤٫٦٩% عام٢٠٠٥ إلى٣٥% عام٢٠١٠ . أما الاسكندرية التي رشح فيها وزيران وأمرت محكمة القضاء الإداري بوقف الانتخابات في دوائرها الاحدى عشرة وبطلانها ، فقد تضاعفت نسبة التصويت تقريباً وبصورة تؤكد التسويد والتقفيل-أي التزوير- فبعد أن كانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم في عام٢٠٠٥ هي ١٢٫٣٢% ارتفعت النسبة إلى٢٣٫٣٩% .وفاز د. مفيد شهاب في الدائرة الخامسة ومقرها شرطة محرم بك من الجولة الأولى بحصوله على ٢٣١٢٥ صوتا من ٢٥١٦١ أدلوا بأصواتهم في هذه الانتخابات (الأصوات الصحيحة ٢٤٧٤٦) ، وفاز محمد عبد السلام المحجوب في الدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة أول الرمل من الجولة الأولى بحصوله على ٥٤٤٩٧ صوتا من ٦٧٦٦٣ أدلوا بأصواتهم (الأصوات الصحيحة ٦١٩٢٤) أي بنسبة ٨٨٫٠٠٦% من الأصوات الصحيحة!.**

(٣-٢)

■ حسين عبد الرازق

كذلك فالمقارنة بين التصويت في الجولة الأولى والتصويت في جولة الإعادة تكشف بوضوح عن الدوائر التي لم يحدث فيها تزوير وتلك التي خضعت للتزوير.

فـالأولى تتقارب نسب التصويت في الجولتين سواء ارتفع عدد المصوتين أم شهد انخفاضاً ومن أمثلة ذلك..

– الدائرة العاشرة في القاهرة ومقرها قسم شرطة الحدائق –فقد انخفض عدد ونسبة من أدلوا بأصواتهم في الإعادة عنها في الجولة الأولى. فمن اجمالى١٦٢٨٣٠ ناخباً مقيدين في هذه الدائرة أدلى بصوته في الجولة الأولى٢٨٥٢٤ بنسبة ١٧٫٥١٪، وأدلى بصوته في جولة الإعادة ١٩١٩٦ بنسبة ١١٫٧٨٪ .وحصل المرحوم محمد عبد العزيز شعبان الفائز في هذه الدائرة على ١٢٩٤٤ صوتاً في الجولة الأولى وعلى ١٥٢٠٨ أصوات في جولة الإعادة ، بينما حصل منافسه فؤاد لواء عبد اللطيف على ٤٥٢٦ صوتا في الجولة الأولى، وعلى ٣٥٩٨ صوتا في الإعادة.

– الدائرة الأولى في السويس ومقرها قسم شرطة السويس . فقد انخفض عدد الذين أدلوا بأصواتهم ونسبتهم في الإعادة. فمن أجمالي ٩٣٣٢٤ أدلى بصوته في الجولة الأولى ١٦٨٩١ بنسبة ١٨٫٩٠٪ وانخفض العدد في جولة الإعادة إلى ١٢٥٩٢ بنسبة ١٣٫٩٤٪ . وارتفع عدد الأصوات الحاصل عليها الفائزان (وكلاهما عامل) من ٤٢١٨ إلى ٩١٠٨ بالنسبة للزميل عبد الحميد كمال ومن٤٦٨٠ إلى ٧٢٢٣ بالنسبة لعبد الناصر مصطفى.

بالمقابل فالأرقام والنسب تثير الشبهات بالنسبة للدوائر التي جرى الحديث عن وجود تزوير فيها ،ومن أمثلة ذلك:

– الدائرة الخامسة عشرة بالدقهلية ومقرها مركز شرطة أجا . فمن بين ٢٥٣٩٤١ ناخباً مقيدين في هذه الدائرة ، حضر في الجولة الأولى ٧٩٣٩٣ بنسبة ٣١٫٢٦ ٪ وحضر في الجولة الثانية ٧٨٩٤٦ بنسبة ٣١٫٠٨٪ أي نفس العدد تقريبا . وبينما كان عبد الفتاح دياب (نائب الدائرة في برلمان ٢٠٠٥-٢٠١٠) متقدماً على منافسه الزميل رأفت سيف حيث حصل دياب على ٣٣٢٥٧ صوتا مقابل٢٧٢١٧ صوت ، انقلبت الآية في جولة الإعادة وفاز رأفت سيف بـ٥٩٠٥٣ صوتا مقابل ١٦٩٢٥ لعبد الفتاح دياب الذي خسر في الإعادة ١٦٣٣٢ صوتاً كان قد حصل عليها في الجولة الأولى!.

– الدائرة الثالثة في بورسعيد ومقرها مركز شرطة المناخ . فقد ارتفع عدد المصوتين ونسبتهم في جولة الإعادة ، فمن اجمالى١٢٨٩٩٧ ناخباً حضر في الجولة الأولى ١٧١١٧ بنسبة١٣٫٢٨٪ وارتفع عدد الحاضرين في جولة الإعادة إلى٢٣٩٤٢ بنسبة ١٨٫٥٦٪(!) .وحصل الزميل أحمد سليمان في الجولة الأولى على ٤٣٧٨ صوتا فقزت في الجولة الثانية إلى ٢٠٢٧٠ صوتا، بينما انخفضت عدد الأصوات الحاصل عليها منافسه الرفاعي حمادة (نائب الدائرة) إلى ٣٢٢٣ بعد أن كانت في الجولة الأولى ٣٣٥٧!

– الدائرة الثانية في الأقصر ومقرها مركز شرطة أرمنت. فقد ارتفع عدد ونسبة المصوتين في جولة الإعادة ، فمن بين ١٩٠٦٥٦ مقيدين في هذه الدائرة حضر في الجولة الأولى ٥٨٤٤٥ بنسبة٣٠٫٦٥٪، وحضر في جولة الإعادة ٦٢٩٨٤ بنسبة ٣٣٫٣٠٪ ، وقفزت الأصوات التي حصل عليها محمد بهجت الصن من ١٠٥٦١ إلى ٤٠١٧٨ ، بينما لم تزد الأصوات التي حصل عليها الزميل ضياء رشوان إلا قليلا من ٧٧٠٠ صوت إلى٢٠٧٤٦ صوتا.

وقد لعبت مجموعة من العوامل ، إضافة لهيمنة وزارة الداخلية على العملية الانتخابية التي تعد جداول القيد الانتخابي التي يتم التصويت على أساسها وتتولى تحديد وتقسيم الدوائر الانتخابية وتتلقى ملفات الراغبين للترشيح في مديريات الأمن بالمحافظات وتقترح أسماء موظفي الدولة (زهاء ربع مليون موظف) الذين يتولون رئاسة وعضوية لجان التصويت في الانتخابات ويقوم ضباطها وجنودها بالتواجد أمام المقرات الانتخابية وهم أصحاب القرار فيمن يسمح له بالدخول للتصويت أو كمندوب أو مراقب ومن يحال بينه وبين الدخول إلى مقر اللجنة.. لعبت هذه العوامل دوراً في تحقيق هذا التزوير الفج.

■ فاللجنة العليا للانتخابات المنشأة طبقا للقانون رقم١٨ لسنة ٢٠٠٧ المنشور بالجريدة الرسمية في ٩ / أيار مايو٢٠٠٧ ،هي في حقيقتها" لجنة إدارية" خاضعة لنفوذ السلطة التنفيذية والحزب الحاكم والأمن.. فتشكيلها من ١١ عضواً ٤ منهم من السلطة القضائية بحكم مناصبهم و٧ من القضاة السابقين والشخصيات العامة يختار مجلس الشعب ٤ منهم ومجلس الشورى٣ ، أي يختارهم الحزب الحاكم نتيجة لهيمنته واحتكاره الأغلبية " الكاسحة" للمجلسين . وبدا انحياز اللجنة العليا للانتخابات للحزب الحاكم واضحاً في قراراتها . فمنعت اللجنة منظمات المجتمع المدني من القيام بالمراقبة للانتخابات وقصرت دورها على" المتابعة" فقط والتي تنحصر –طبقا لرئيس اللجنة–في المرور على اللجان الانتخابية والنظر لإحداث الانتخابات، وعدم السماح للمراقبين (المتابعين على الأصح ) بالدخول إلى مقار اللجان الفرعية إلا إذا وافق رئيس كل لجنة فرعية على ذلك ، على أن يمتنع المراقب عن توجيه أي سؤال أو استفسار لأعضاء اللجنة الفرعية أو المندوبين . وقد وصف حافظ أبو سعده رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هذا الوضع بأنه مصادرة لحق المنظمات المصرية في المراقبة " وقرار باغتيال حق المجتمع المصري" . وتراجعت اللجنة عن قرارها بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بحق الترشيح لمن استبعدوا من الترشيح أو تم تغيير صفاتهم بغير حق، معلقة التنفيذ على"عدم وجود موانع قانونية تحول دون تنفيذها "في إشارة إلى لجوء وزارة الداخلية وبعض مرشحي الحزب الوطني إلى لعبة قانونية فاسدة،وهى الاستشكال في تنفيذ أحكام محاكم القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا أمام القضاء العادي وهو جهة غير مختصة مما يجعل الاستشكال في التنفيذ في حكم العدم طبقا لأحكام المحكمة الدستورية العليا. ثم خالفت اللجنة نص المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية وما أعلنته من أن اختيارها لـ٢٢٠٠ قاض للإشراف على اللجان العامة سيتم على أساس الأقدم بين رؤساء المحاكم الابتدائية والأحدث بين المستشارين . ولم تأخذ اللجنة رأى الجمعيات العمومية للمحاكم وموافقة مجلس القضاء الأعلى على ندب القضاة للإشراف على الانتخابات،ولم تلتزم بالاقدمية وتخطت قضاه بعينهم سبق لهم في انتخابات سابقة كشف ما حدث من " تجاوزات" "وانتهاكات" واعتمدت في ذلك على تقارير الأمن.

■ إهدار اللجنة العليا للانتخابات ومديريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية حجية الأحكام القضائية برفضها تنفيذ أحكام القضاء الادارى التي ألزمتها بإدراج بعض المرشحين المستبعدين من الكشوف النهائية،واستشكال جهة الإدارة أمام محاكم غير مختصة . وتجاهل اللجنة العليا ووزارة الداخلية حكم المحكمة الادارية العليا الذي ألزمها بتطبيق تلك الأحكام .وعلق المستشار إسماعيل بسيوني على ذلك قائلا:" ما حدث من عدم تنفيذ أحكام محكمة القضاء الادارى إهانة بالغة للقضاء المصري، ويهدد المؤسسة القضائية بالانهيار في أي لحظة".

■ رفض الأحزاب الرئيسية المعارضة لوجود رقابة أجنبية على الانتخابات وتأييد موقف الحكم في رفضها بمقولة مساسها بالسيادة الوطنية ، رغم أن منظمات الأمم المتحدة ومنظمات الرقابة الدولية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية تراقب الانتخابات في عديد من بلدان العالم الديمقراطية ، سواء في الولايات المتحدة أو روسيا ودول شرق أوروبا أو دول الاتحاد الأوروبي أو في جنوب أفريقيا والمغرب وفلسطين، وذلك لتؤكد التزامها بالمعايير الدولية للانتخابات الحرة النزيهة من عدمه.

وقد أدى هذا التزوير الواسع غير المسبوق وما أفرزه من احتكار الحزب الوطني (الجديد) للأغلبية في مجلس الشعب إلى ردود أفعال سلبية واتهامات للأحزاب السياسية الرئيسية، أبرزها ما قاله د. عمار على حسن المعروف بموقفه السلبي من الأحزاب الرئيسية من أن المشهد الحالي لن يتغير إلا أذا استطاعت هذه الأحزاب أن تطيح بقيادتها التي ارتبطت بمنافع مشتركة مع الحزب الحاكم ، وإذا أمنت أن مصلحتها مع الناس وليس النظام..".

وعاد لحديثه عن الصفقة بين الحكم وحزب الوفد قائلا:"الصفقة كانت موجودة بالفعل ولدى الدلائل على ذلك ، ولكن أي صفقة سياسية تعلن للناس سرعان ما تبطل، بالإضافة إلى أن حديثي السابق عن الصفقة كان في عهد رئاسة محمود أباظة للحزب وليس السيد البدوي".

واختلفت مواقف الأحزاب من الانتخابات. فالوفد الذي أعلن عن ترشح ٢٢٢ من أعضائه في الانتخابات ، خاض منهم بالفعل انتخابات الجولة الأولى ١٨٦ مرشحاً، أتخذ قراراً بالانسحاب من جولة الإعادة والتي كان مقرراً أن يخوضها ثمانية من مرشحيه، وكذلك استقالة عضوين نجحا في الجولة الأولى . ولم يلتزم غالبية المرشحين والفائزين بقرار الحزب، فتقرر بأغلبية ٤٤ من الهيئة العليا للحزب مقابل ٤ تجميدهم وإحالتهم للتحقيق خلال ١٥ يوماً.

أما حزب التجمع الذي اتخذت أمانته العامة قراراً بما يشبه الإجماع بخوض انتخابات مجلس الشعب محددة أهدافها في التصدي للتزوير وكشفه وهزيمته، والخروج من حصار المقرو الصحيفة، وبدء التحرك مع الجماهير من أجل التغيير، فقد خاض انتخابات الجولة الأولى بـ ٧٨ مرشحا ونجح في تحقيق الفوز بمقعد في الجولة الأولى في دائرة مزغونة التي رشح فيها الحزب القائد العمالي والمناضل السياسي" عبد الرشيد هلال" ودخل الإعادة ستة من قادته وكوادره هم: رأفت سيف- (أجا)- عبد الفتاح محمد (شرطة المنتزه))-أحمد سليمان(المناخ)-عبد الحميد كمال(شرطة السويس)-ضياء رشوان(أرمنت)- المرحوم محمد عبد العزيز شعبان(حدائق القبة).

وفي أعقاب ما جرى يوم ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠ من تزوير غير مسبوق طالب عدد من قيادات حزب التجمع في المحافظات والمستوى المركزي بالانسحاب من معركة الإعادة . وتناقشت مع رئيس الحزب في ضرورة عقد اجتماع عاجل لبحث الموضوع،واقترح دعوة المجلس الرئاسي للحزب واقترحت عقد اجتماع مشترك للمكتب السياسي والأمانة المركزية.. ووجهت الدعوة فعلا للاجتماع يوم الخميس ٢ ديسمبر في الحادية عشرة صباحاً.

واعتذر عن الحضور أو غاب ١٢ من أعضاء المكتب السياسي والأمانة المركزية هم "رأفت سيف وعبد الحميد كمال (وكانا يخوضان معركة الإعادة) وفريدة النقاش وأمينة النقاش وليلى الشال ووليد سيد والبدري فرغلي وزين السماك وحمدي الاسيوطى وأحمد الحصري وعماد طه والهيثم تيسير". وشارك في الاجتماع ٢١ من أعضاء الأمانة المركزية والمكتب السياسي ، كما حضر الاجتماع حسين عبد الرازق ومحمد خليل وأحمد سيد حسن دون أن يكون لهم حق التصويت، وكان حسين عبد الرازق مع الانسحاب من الإعادة، بينما محمد خليل وأحمد سيد حسن مع الاستمرار في المعركة . ولم يتحدث فى الاجتماع كل من أكرام لبيب وعبد الله أبو الفتوح، وكان الأول مع الاستمرار والثاني مع الانسحاب.